المحاضرة الرّابعة: أسس بناء وتصميم المنهاج التّربوي.

1. مفاهيمٌ عامّةٌ:

شهدت المنظومة التّربوية في عصرنا الحديث تغييراتٍ عديدةٍ ومُحاولاتٍ كثيرةٍ للإصلاح التّربويّ خاصّةً فيما يخصّ المناهج التّربويّة في مختلف مجالات التّعليم وبتعدّد خُططِ الإصلاحِ التربويّ وتنوّع نظريّات البناءِ والتّطوير للمناهج تَعدّدت المفاهيمُ حول موضوع إصلاح المنظومة التّربويّة، فهناك ما يُسمّى بتطوير المناهج وهناك البناء وهناك التّصميم، إلاّ أنّها في الحقيقة تصبّ في معنًى مُتقارب، ولإزالة الغُموض على مختلف هذه المفاهيم سنُحاول تحديد مفهوم كلٍّ منها[1].

2.1. مفهوم تطوير المناهج:

لقد أصبحت كلمة التّطوير من الكلمات الشائعة الاستعمال، نسمعها في كل مكان ونقرأها باستمرار في مختلف الصّحف والمجلاّت ونستخدمها بلا انقطاع في كافّة مجالات الحياة.. وحيث أن للتعليم أثراً كبيراً على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية والصحية...الخ فإنّ تطوير المناهج لا تتوقّف آثاره على التّلميذ والمدرسة فحسب، إنّما تمتدّ إلى المجتمع بكافة جوانبه، ومن هنا يكون تطوير المناهج التربوية هو المفتاح لتطوير كافة المجالات التي سبق ذكرها.

فعند تطوير المناهج الدراسية مثلاً لا بدّ من تطوير المقررات، الكتب المدرسية، الوسائل التّعليمية، أساليب ووسائل التّقويم، الأنشطة، الإدارة المدرسية المكتبات... الخ، وعند طرق التّدريس لا بدّ من تطوير المادة التي تدرّس والوسائل المستخدمة في تدريسها.

---

[1] حلمي أحمد الوكيل: **تطوير المناهج التّربويّة**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2009، ص13.

والجدير بالذكر هنا أن هناك فرق بين مفهوم التطوير ومفهوم التغيير فالتغيير الذي يحدث في مجال ما قد يتّجه نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وقد يؤدّي إلى تحسين أو إلى تخلّف.. بينما التطوير المبني على أساس علمي فيؤدّي إلى التحسّن والتقدّم والازدهار، ومن هنا يُمكن القول بأنّ التطوير يستلزم التغيير بينما التغيير قد لا يُؤدّي إلى التطوير[1].

لقد أصبحت كلمة التّطوير من الكلمات الشائعة الاستعمال، نسمعها في كل مكان ونقرأها باستمرار في مختلف الصّحف والمجلاّت ونستخدمها بلا انقطاع في كافّة مجالات الحياة.. وحيث أن للتعليم أثراً كبيراً على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية والصحية...الخ فإنّ تطوير المناهج لا تتوقّف آثاره على التّلميذ والمدرسة فحسب، إنّما تمتدّ إلى المجتمع بكافة جوانبه، ومن هنا يكون تطوير المناهج التربوية هو المفتاح لتطوير كافة المجالات التي سبق ذكرها.

فعند تطوير المناهج الدراسية مثلاً لا بدّ من تطوير المقررات، الكتب المدرسية، الوسائل التّعليمية، أساليب ووسائل التّقويم، الأنشطة، الإدارة المدرسية المكتبات... الخ، وعند طرق التّدريس لا بدّ من تطوير المادة التي تدرّس والوسائل المستخدمة في تدريسها.

والجدير بالذكر هنا أن هناك فرق بين مفهوم التطوير ومفهوم التغيير، فالتغيير الذي يحدث في مجال ما قد يتّجه نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وقد يؤدّي إلى تحسين أو إلى تخلّف.. بينما التطوير المبني على أساس علمي فيؤدّي إلى التحسّن والتقدّم والازدهار، ومن هنا يُمكن القول بأنّ التطوير يستلزم التغيير بينما التغيير قد لا يُؤدّي إلى التطوير[2].

---

[1] نفس المرجع، صص14-16.

[2] نفس المرجع، صص16-17.

3.1. مفهـوم بنـــاء المناهـج:

لكي يتّضح مفهوم بناء المناهج لا بـدّ من الإشارة إلى الفـرق بين مفهوم **التّطويـر** ومفهوم **البناء** خاصّة إذا تعلق الأمر بالمناهج التربوية، "فممّا لا شكّ فيه أنّ عملية تطوير المناهج تختلف عن عملية بناءها اختلافاً ملموساً، وذلك لأنّ عملية بناء المنهج – مثلها مثل أيّة عملية بناء أخرى- تبدأ من الصّفر، أمّا عملية تطوير المناهج فهي تبدأ من درجة معيّنة ومن واقع ما، وتتحدّد أبعاد عمليّة التّطوير هذه وفقاً لنوعية وطبيعة هذا الواقع[1].

حيث أن بناء مناهج التعليم يتّبع جملة من القواعد الأساسية التي تشكّل مرتكزات هامّة لعملية البناء والتخطيط وهذه القواعد الفنيّة هي: الواقعية، الشّمولية، المُوازنة والمُرونة[2].

4.1. مفهـومُ تصميـم المناهـج:

إنّ تصميم المناهج هو "التّصميم الذي يعتمد على التّفسيرات التي تُقدّمها النّظريات للظواهر المختلفة، ولكن التصميم هنا ليس موضوعاً نظرياً بل هو علم تطبيقي، فالتّصميم يعتمد على النّظرية ولكنّه لا يُطوّرها، بل يُطوّر مبادئ عملية لتوجيه صُنع القرار في المواقف العَمليّة، وليس لإقامة علاقة بالمسائل الافتراضية بل بالأمور الإجرائية، ومن القواعد التي يُقاس بها التصميم هي المعقولية والقابلية للتطبيق العلمي"[3].

كما أنّ تصميم المناهج عليه أن يعمل على تطوير أولويات لتوجيه اختياره للمهام الواجب إنجازها والقُدرة على أداءه، وتخضع هذه القرارات لتوجيه منظومة القيم والالتزام بها داخل المجتمع وكذلك المتعلمين أنفسهم.

---

[1] حلمي أحمد الوكيل، محمد أمين المفتي: **المناهج**، مرجع سابق، ص68.

[2] محمد هاشم فالوقي: مرجع سابق، ص152.

[3] حلمي أحمد الوكيل: **تطوير المناهج التّربويّة**، مرجع سابق، ص33.

2. أهميـة تطويـر المناهـج:

إنّ عملية تطوير المنهاج التربوية عملية هامّة لا تقل في أهميّتها عن عملية بنائه، إذ لا يُمكن أن نَبنيَ منهجاً ونتركه مدّةً طويلة، كون المناهج تتأثّر بصفة كبيرة بالتلميذ والبيئة والمجتمع والثّقافة والنّظريات التّربوية، فلا التلميذ ثابت على حاله ولا البيئة ساكنة دون حراك ولا المجتمع جامد في مكانه ولا الثقافة صلبة متحجّرة ولا نظريات التّعليم باقية على حالها، فينتج من ذلك أنّ تطوير المنهج يُصبح أمراً لا غنًى عنه ولا مفرّ منه"[1].

وهناك أسباب عديدة تؤدّي إلى تطوير المناهج منها ما هو متّصل بالحاضر والماضي ومنها ما هو متّصل بالمستقبل، ممّا يُؤكّد أهمية تطوير المناهج التربوية، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:[2]

1. **سُوء وقُصور المناهج الماليّة:** والتي يُمكن الوُصول إليها عن طريق نتائج الامتحانات العامة أو تقارير الموجّهين والخبراء والفنّيّين وهبوط مستوى الخرّيجين وكذا نتائج البحوث المختلفة التي تنصبّ على تقويم المنهج بجوانبه المختلفة وإجماع الرأي العام ووقوفه ضدّ هذه المناهج.
2. **التغيرات التي طرأت على التلميذ والبيئة والمجتمع:** فالتلميذ يتغير ولم يعد تلميذ اليوم كتلميذ الأمس، والتغيّر الذي طرأ له انصبّ على ميوله وقدراته واستعداداته وحاجاته ومشكلات، والبيئة تتغير هي الأخرى، وينصبّ هذا التغيير على ما بها من مصادر طبيعية وما يُحدثه الإنسان من آثار فيها.
3. **التنبّؤ بحاجات واتّجاهات الفرد والمجتمع والمستقبل:** والتّطوير في هذه الحالة لا يكون نتيجة سبب من الأسباب المرتبطة بالماضي وإنّما يرتبط بالمستقبل، فعن طريق التقدّم العلمي يُمكن التنبّؤ لاحتياجات ومطالب الغدّ.
4. **المقارنة بأنظمة أكثر تقدّماً:** ويكون ذلك بمثابة الدافع والحافز للدّول النّامية لكي تُحدث تغييراً في حياتها ونُظمها، وبالتالي فإنّ ذلك يؤدي إلى تطوير منهاجها.

---

[1] **نفس الرجع**: ص38.

[2] حلمي أحمد الوكيل: **تطوير المناهج**، مرجع سابق، ص 44-47.

3. أسس تطوير المناهج التّربوية:

يُبنى تطوير المناهج التربوية على مجموعة من الأسس سوف نتعرّض إليها بشيء من الإيجاز، حيث أن هذه الأسس إذا تمّ الالتزام بها في عملية التطوير فإنّها تؤدّي به إلى الوقوف على أرضية صلبة، وتُساهم مساهمةً فعّالةً في تحقيق الأهداف المنشودة منه.

فعند بناء المنهج يجب مُراعاة ميول وحاجات ومُشكلات وقُدرات واستعدادات ومدى نمو التلميذ، أمّا عند تطوير المنهج فإنّه من الواجب تحديد التغيّرات التي طرأت على هذه الجوانب كمّاً وكيفاً، وتتحدّد أبعاد هذا التّطوير وفقاً لحجم هذه التغيرات، وينبني تطوير المناهج التربوية على مجموعة من الأسس نُلخّصها فيما يلي:

1.3. التّخطيط:

فالتّطوير النّاجح مثله مثل أيّة عملية يقوم بها الفرد أو الجماعة، هو الذي يُبنى على تخطيط سليم، وهذا يَستدعي وضع خطّة شاملة تتعرّض لجميع الجوانب على أنّ تتوفّر لهذه العملية الإحصائية الدّقيقة والبيانات الوافية، ومن الضّروري وضع هذه الخطّة في صورة مراحل متتابعة على أن تُحدّد لكلّ مرحلة أهدافها والطّرق والأساليب والوسائل اللازمة لتحقيقها والزّمن المحدّد لها، بحيث يُمكن تقويم كل مرحلة أوّلاً بأوّل كما يلي:[1]

1. مراعاة مبدأ ترتيب الأولويات.
2. مراعاة الواقع والإمكانات المُتاحة.
3. الأخذ بمفهوم الشُمول والتّكامل.
4. دقّة البيانات والإحصاءات.
5. المُرونة.

[1] أحمد الوكيل، أمين المفتي: **المناهج التّربويّة**، مرجع سابق، صص371-372.

2.3. الفلسفة التّربويّة:

يرتبط تطوير المناهج التربوية بمجموعة من القيم التي يَلتزم بها المجتمع من قيم فلسفية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية..الخ، وفلسفة التربية – التي هي انعكاس للفلسفة الاجتماعية – تُساعد على تحديد وجهة النّظر حول طبيعة الإنسان، ومفهوم المنهج، وأهداف التربية.[1]

3.3. مراجعة الأهداف التربوية وإعادة صياغتها: وذلك عن طريق:

- مراجعة الأهداف السابقة بحيث يكون التعديل فيها أو تغيير بعضها وفقاً لما تتطلّبه الظروف.
- وضع أهداف جديدة تتناسب مع ما يطرأ على المجتمع والبيئة والأفراد من تغييرات.
- تجميع كلّ الأهداف في إطار عام ثم توزيعها على المراحل التعليمية المختلفة[2].

4.3. استناده على الدّراسة العلميّة للتّلميذ والبيئة والمجتمع والاتّجاهات العالميّة:

حيث تستدعي الدراسة العلميّة تحديد التغيرات التي طرأت على ميول وقدرات وحاجات التلميذ، كما تستدعي دراسة نمو والعوامل المُؤثّرة فيه، وكذا دراسة العوامل التي تُؤدّي إلى زيادة تكيّفه مع بيئته المدرسية، وتستدعي الدراسة العلمية للبيئة دراسة مصادر البيئة المختلفة وطُرق استغلالها والتغيّرات المُنتظر حُدوثها، بحيث يعمل المنهاج الحديث على مراعاة كل هذه العوامل أمّا بالنسبة للاتجاهات العالمية وروح العصر، فمن الضروري أن يعمل التطوير على مُسايرتها وذلك يستدعي تحديداً دقيقاً لخصائص هذا العصر[3].

---

(1) محمد هاشم فالوقي: **مرجع سابق**، ص217.

(2) حلمي أحمد الوكيل: **تطوير المناهج**، مرجع سابق، ص119.

(3) حلمي أحمد الوكيل، محمد أمين المفتي: **المناهج التّربوية**، مرجع سابق، ص372.

5.3. التّجريب:

يلعب التجريب دوراً أساسياً في بناء وتصميم المناهج التربوية على أساس علمي، ومن أهدافه ما يلي:

1. إثبات صحّة أو خطأ الموضوعات أو المشروعات أو الطرق التي تخضع للتّجريب.
2. معرفة جوانب القوّة والضّعف في المنهج المُقترح لإجراء التعديلات المختلفة.
3. إتاحة الفرصة للتعرّف على بعض المشكلات التي تُواجَه عند تطبيق المنهج المقترح.
4. إتاحة الفُرصة للتّعرّف على مدى تأثير أحد جوانب المنهج في الجوانب الأخرى[1].

6.3. الشّمولية والاستمرار:

فعمليّة بناء وتصميم وتطوير المناهج لا تتمّ في زمن معيّن ولكنّها عملية تتّصل بكافّة مظاهر التطوّر في جوانب الحياة المختلفة، فينبغي أن تكون المناهج على قدر كبير من الحساسية لمجرى التطوّر في مجالات المعرفة والبيئة والمجتمع والبحوث التربوية والنفسية ونتائجها، كما يجب أن يكون التطوير شاملاً ومتكاملاً ومُستمرّاً.[2]

7.3. التّعاون والمشاركة:

تحقيقاً لمبدأ الشمول والاستمرار يجب أن تتضافر الجهود وتتكاتف القُدرات من أجل تطوير المناهج التربوية وتحسينها، فعملية تطوير المناهج لم تعد عملاً متخصّصاً ضيّقاً فحسب يقوم به المعلّمون أو الخُبراء في حقل المناهج، إذّما أضحى عملاً يتطلّب جهود مجموعة من الفئات المُتعاونة من معلمين ومُوجّهين

---

[1] يحيي هندام، جابر عبد الحميد جابر: **مرجع سابق**، صص 202-203.

[2] حلمي أحمد الوكيل: **تطوير المناهج التّربويّة**، مرجع سابق، ص122.

وخُبراء وعلماء نفس واجتماع وتربية، وتلاميذ ورجال مجتمع من ساسة وإداريين وأولياء أمور.. وغيرهم من ذوي التّخصّصات الأخرى[1].

5. خطوات تطوير المناهج التّربويّة:

تمرّ عملية تطوير المناهج بعدد من الخطوات التي تُشكّل فيما بينها نسقاً يُساعد في تحديد معالم التّطوير وتيسير إجراءه وتوجيه عمله وترشيد المعلّمين في مجاله، ويُمكن تلخيص الخطوات الأساسية التي تسير عليها عملية تطوير المناهج التربوية في الخطوات الرئيسية التالية:

1.5. تحديد إستراتيجيّة التّعليم:

ويتطلب ذلك تشكيل مجلس قومي للتعليم (مجلس علميّ)، يتولّى حصر الأهداف التربوية وتحديد السّلّم التعليمي، ويرسم خطط التطوير، والعمل على تعبئة كافّة الجهود لتنفيذ هذه الخطط ثم القيام بالعديد من الدراسات المسحية ومُتابعة تنفيذ الخُطط بعمليات تقويم مستمرة[2].

2.5. دراسة الواقع الحالي والتّعرّف على مجال التّطوير:

أي القيام بعملية تقويم شاملة لجميع جوانب العملية التعليمية، ولا بدّ أن تنتهي هذه الدراسات بتحديد واضح لمكان التعليم الحالي من الصّورة المرغوبة التي تضعه في إطار الإستراتيجية المرسومة.

وعليه يتطلّب التطوير جميع المعلومات الكافية عن مجاله، وعن القوى الاجتماعية والاقتصادية والتقدّم الثّقافي، وكذلك عن متطلّبات البيئة والمجتمع والحياة المُعاصرة، وأيضاً عن المتعلّمين ونموّهم ومستوى ذُضجهم.[3]

3.5. وضع خطّة للتّطوير:

ويجب أن تكون هذه الخطّة شاملة وتتضمّن ما يلي:[4]

1. بلورة الأهداف وترجمتها إلى مواقف تعليمية.

---

(1) نفس المرجع السّابق: ص124.

(2) حلمي أحمد الوكيل، محمد أمين المفتي: **المناهج التّربويّة**، مرجع سابق، ص377.

(3) محمد هاشم فالوقي: **مرجع سابق**، ص219.

(4) يحيي هندام، جابر عبد الحميد جابر: **مرجع سابق**، ص205.

2. تحديد الجوانب والمجالات التي ينصبّ عليها التّطوير.
3. تحديد الطّرق والوسائل والأساليب على أن تكون في صورة مُقترحات.
4. وضع خطّة عامّة لتجريب هذه المُقترحات وتوفير الظروف اللازمة لوضعها مع التلاميذ.

4.5. تحديد الأهداف:

ويتمّ تحديد الأهداف في ضوء فلسفة التربية، واحتياجات المجتمع وحاجات المتعلم وطبيعة المعرفة العلمية، والمحيط الكوني (العصر)، فتحديد الأهداف أمر ضروري لكل عملية تطوير، فالأهداف لازمة لتحقيق تقييم المجالات المعرفية والخبرات التعليمية، والخطط التدريسية والاختبارات التّحصيلية والكفايات المهنية... وغيرها[1].

5.5. التّخطيط والتّنسيق لجوانب المنهاج المختلفة:

و"يتناول تحديد نوع التنظيم المنهجي، وتحديد مُحتواه المعرفي، وتنظيم خبراته التعليمية واختيار طرقه التدريسية ووسائله الإيضاحية"[2].

ويمرّ هذا التّخطيط بالمراحل التالية:[3]

1. **تحديد نوع التنظيم المنهجي.**
2. **تحديد المقررات الدراسية.**
3. **تحديد طرق التدريس.**
4. **تحديد الوسائل التعليمية الملائمة.**
5. **اختيار الكتب المدرسية المناسبة.**

6.5. تجريب المنهج والإستعداد لتنفيذه:

بعد أن يتمّ تخطيط جوانب المنهج المختلفة، يجب أن يخضع المنهج المُقترح للتجريب ويتطلّب:[4]

1. **وضع خطّة عامّة للتجريب وتحديد المجالات التي يتم فيها التجريب.**
2. **توفير مجموعة من الاختبارات والمقاييس للاستعانة بها للحكم على النتائج المتوصل إليها.**

---

[1] حلمي أحمد الوكيل: **تطوير المناهج**، مرجع سابق، ص162.

[2] محمد هاشم فالوقي: **مرجع سابق**، ص220.

[3] حلمي أحمد الوكيل، محمد أمين المفتي: **المناهج التّربويّة**، مرجع سابق، ص377.

[4] راتب عاشور، عبد الرحيم أبو الهيجاء: **مرجع سابق**، ص160.

3. اختيار عيّنة لإجراء التجريب وتوفير كافّة المتطلّبات اللازمة لذلك.
4. تحليل النتائج التي يتمّ التوصّل إليها مع عقد ندوات وجلسات لمناقشة هذه النتائج.
5. إعادة التّجريب عدّة مرّات لوصول بالاقتراحات إلى أحسن صورة ممكنة.

وبعد الانتهاء من التجريب فإنّه من الضروري الاستعداد لتنفيذ المنهج، ويتطلّب ذلك ما يلي:[1]

1. رصد وتوفير المبالغ المالية اللازمة وإعداد الكتب الجديدة (كتب، نشرات، مجلات..).
2. إعداد المؤسسات التعليمية (المدارس) وتجهيزها بمختلف الوسائل والأدوات.
3. إعداد المعلمين وتدريبهم على استخدام الطرق الحديثة وتدريبهم على الإرشاد والتوجيه.
4. إعداد طرق وأساليب ووسائل التقويم وتهيئة الجميع للمنهج المُطوّر.

7.5. تنفيذ المنهج وتقويمه ومتابعته:

فمن الضّروري اختيار الوقت المناسب للبدء في تنفيذ المنهج المُطوّر، بحيث يحتاج المنهج باستمرار إلى مراجعة وتعديل وتحسين مُستديم (تقويم)، وهذا يستدعي بناء لتقييم المنهج ومُتابعته يكون مُلازماً لجميع مراحل ومُكوّنات المنهج.. فالغرَض من تقييم المنهج ومتابعته هو الوقوف على نقاط القوّة لتعزيزها ونقاط الضّعف لتجنّبها[2].

6. دور المعلّم في بناء وتطوير المنهاج التّربويّ وتقويمه:

يُعدّ المعلّم أحد الأركان الرئيسية في العملية التعليمية – بعد التلميذ – بل إنّ نجاحها أو فشلها يتوقف إلى حدّ بعيد على مدى كفاءته، فالمعلم (المربي) هو الذي يرى عن قُرب ما يجري في الميدان.

ويحتاج المُعلِّم في سبيل جمع البيانات والمعلومات عن المنهاج المُراد تطويره إلى إتقان مهارات إعداد الاستبيانات واستطلاعات الرأي وبطاقات الملاحظة، كما لا بدّ أن تتوفّر فيه مهارة إدارة المناقشة والتوصّل إلى استنتاجات وغيرها

---

[1] يحيى هندام، جابر عبد الحميد جابر: **مرجع سابق**، ص208.

[2] محمد هاشم فالوقي: **مرجع سابق**، ص221.

من المهارات الأساسية التي تجعله في موقف يستطيع فيه أن يحصل على معلومات وافية من تلاميذه[1].

إنّ البحوث والدراسات التي يقوم بها المعلم حينما يكون بصدد تنفيذ وتقويم المنهاج التربوي يتمّ التوصّل من خلالها إلى نتائج، وهذه النتائج بدورها في حاجة إلى تسجيل وتحليل حتى يستطيع المعلم استنباط علاقات تُساعده في التفسير، وهذا أمر مُفيد لكلّ من يُشارك في عملية تقويم المنهج وتطويره[2].

إنّ المعلم يعيش مع تلاميذه داخل الفصل (القسم) وخارجه، وفي أثناء قيامهم بأي نشاط سواء داخل المدرسة أو خارجها، فهو مُطالب هنا بأن يكون قادراً على رصد ما يجري من تفاعلات بينه وبين تلاميذه، بحيث يستطيع المعلم من خلال ذلك معرفة مستويات الدافعية ومستويات الإقبال أو الإحجام عن خبرات المنهج المُراد تطويره والاستعداد والفاعلية بين التلاميذ.

وعندما يصل المعلم إلى قرارات بشأن عيوب المنهج الذي يقوم بتنفيذه يجب أن تُتاح له الفرص لمناقشة كل شيء مع زملائه من المعلمين والموجّهين وكل المعنيين بأمر المناهج التربوية، إذ تُتاح الفُرص للجميع لتوحيد الفكر، ولا شكّ أن الاتّفاق على تصوّر واضح بين الجميع يُعطي القرارات قوّةً وصدقاً[3].

ومن خلال ما سبق ذكره، لعلّه من المُفيد أن نُشير في هذا الشأن إلى أنّ المنهاج التربوي ومدى كفاءته تعني خدمةً تعليميةً جيّدةً وخبرات عميقة، تُساعد على تعليم أفضل ونتائج تعلّم نحن أحوج ما نكون إليها في الوقت الحاضر.

---

(1) أحمد حسين اللقاني: **مرجع سابق**، ص 65.

(2) **نفس المرجع السابق**، ص66.

(3) يحيى هندام، جابر عبد الحميد جابر: **مرجع سابق**، ص210.